



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الأربعون

روما، إيطاليا، 7-11 أكتوبر/تشرين الأول 2013

مائدة مستديرة حول السياسات: الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

إنّ اللجنة:

ترحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني "بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (فريق الخبراء) وبالتقرير الصادر عنه وترحب بما صدر عنه من نتائج على اعتبارها مساهمة هامة في توصيات اللجنة¹.

تذكّر بالتقرير عن مداوات اللجنة حول "كيفية تعزيز الأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة" في دورتها السابعة والثلاثين المنعقدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011، لا سيما الإقرار بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والعديد منهم من النساء، يؤدون دوراً مركزياً بالنسبة إلى الأمن الغذائي محلياً وفي العالم ككل. وهم المستثمرون الرئيسيون في زراعتهم. وتوفر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة من الفوائد الأخرى مثل المساعدة على المحافظة على فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

¹ إنّ الآراء المعبر عنها في تقرير فريق الخبراء لا تعبر بالضرورة عن آراء اللجنة وأعضائها والمشاركين فيها وأمانتها.



mi342a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

وإنّ اللجنة، حرصاً منها على مواجهة القيود المفروضة على الاستثمارات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على القيود التي تواجهها النساء والشباب، وبالتالي حرصاً على النهوض بالأمن الغذائي والتغذية، تشجّع الحكومات ومنظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والدولي (منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في التنمية) على ما يلي:

التشجيع على وضع سياسات وطنية والحوكمة الزراعية والبراهين التي تستند إليها

- (1) تكوين رؤية قطرية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تندرج في إطار التنمية والنمو الزراعي على نطاق وطني واسع وتضع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة راسخة ضمن سياسات واستراتيجيات متكاملة تضمّ وتشرك أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق فعالة وتحدد معالمها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لا سيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمنظمات التابعة لها وممثلهم، في سياق التنمية المستدامة وعمليات وخطوط توجيهية وطنية وعالمية شفافة خاصة بالسياسات ومستندة إلى الحقوق.
- (2) انطلاقاً من هذه الرؤية، إعادة النظر في السياسات القطاعية الزراعية والحضرية والريفية والاستراتيجيات والميزانيات، مع إيلاء عناية خاصة للترويج لنفوذ أصحاب الحيازات الصغيرة - لا سيما النساء منهم - إلى أصول الإنتاج وإلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية وحصولهم على التدريب الكافي والبحوث والتكنولوجيا وخدمات الدعم في المزارع.
- (3) دعم استعراض السياسات والاستراتيجيات المراعية للمساواة بين الجنسين والمتعددة القطاعات والشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتمويلها وتطبيقها، على أن يؤدي الشركاء الدوليون في التنمية دوراً داعماً خاصاً، لا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ووكالات التمويل الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية.
- (4) إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الرؤية القطرية وفي الإستراتيجية الخاصة بالتنمية والزراعة لدعم الدور الحيوي للنساء وتلبية الاحتياجات المحددة والتصدي للقيود التي تعترض النساء والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على حد سواء.
- (5) التصدي للقيود التي تمنع الشباب من رجال ونساء من الخوض في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وفي القطاعات الريفية غير الزراعية المتصلة بها، وذلك من خلال التدخلات على مستوى السياسات. ويشمل هذا تطوير نظم التثقيف والتدريب في الريف.
- (6) استكشاف التنمية الميدانية الشاملة جغرافياً كمقاربة للتنسيق الفعال للاستثمارات العامة والخاصة المشتركة بين القطاعات، لا سيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن الاقتصاد خارج المزرعة.
- (7) تحسين الحوكمة الزراعية من خلال مقارنة متعددة القطاعات تركز بصورة خاصة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يكفل مشاركة جميع المنظمات المعنية لا سيما تلك التي تمثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويقوم هذا على ابتكار حلول مناسبة لكل سياق من السياقات بالنسبة إلى الاستثمارات العامة والخاصة المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ودراسة التجارب على غرار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وغيرهما من برامج.

(8) تشجيع الاعتراف القانوني بحقوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة واحترام تلك الحقوق – بما في ذلك حق التنظيم الديمقراطي وإسماع صوتهم في الحوارات بشأن السياسات، مع تأمين التمثيل الجنساني والعمرى المتوازن – وضرورة تعزيز منظمات المزارعين بغية تحقيق ذلك. وبناء الدعم السياسي من خلال عمليات تشاركية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والقطاع الخاص والمنظمات التمثيلية الأخرى.

(9) تحسين عملية جمع البيانات وشفافيتها وفرص النفاذ إليها، بما يشمل البيانات الموزعة بحسب الجنسين. وإجراء عمليات تحليل قائمة على البراهين لتوثيق حالة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمختلف أنماطها والحوافز والقيود المتصلة بها، ومسارات تحولها ومساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

الحصول على الأصول والسلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

الحصول على الأصول

(10) التشجيع على حصول أصحاب الحيازات الصغيرة – لا سيما المزارعات - على البذور التي يحتاجون إليها، بالنسبة إلى المحاصيل المحلية والأنواع الحديثة على حد سواء، وقدرتهم على التحكم بوفير الدعم لصون الموارد في موقعها الطبيعي وخارجه وتطوير التنوع البيولوجي الزراعي من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم ومن قبل نظم البحث والإرشاد بما يتفق وأهداف الزراعة المستدامة والممارسات الجيدة ذات الصلة. وخلق فرص لإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الآليات والعمليات الدولية للحصول على الموارِد الوراثية للأغذية والزراعة.

(11) السعي إلى ضمان الحوكمة المسؤولة للأراضي والموارد الطبيعية مع التركيز على كفاءة فرص النفاذ والحيازة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء منهم، طبقاً للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات فضلاً عن تدابير أخرى تفوقها البلدان وتسعى إلى الأهداف نفسها. وينبغي أن تكون الحلول خاصة بكل بلد وبكل سياق ومتسقة مع الالتزامات الموجودة التي نصت عليها القوانين الدولية والوطنية. ويتصل بهذا أيضاً الحاجة إلى تعزيز المؤسسات المحلية المعنية بتنظيم النفاذ إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، لا سيما من قبل أصحاب الحيازات والنساء.

الحصول على السلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

- (12) تقديم ما يكفي من استثمارات عامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجموعة ميادين من بينها: إدارة المياه وصون التربة خاصة لدعم الاستثمارات الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة؛ النقل والبنى التحتية مثل الطرقات الفرعية والطاقة والبنى التحتية للمناولة ما بعد الحصاد؛ والإمدادات الكهربائية وشبكات الاتصالات اللاسلكية في المناطق الريفية.
- (13) توفير استثمارات عامة مراعية للمساواة بين الجنسين وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الخدمات الصحية والإنجابية ورعاية الطفل والتغذية والتعليم وتنمية القدرات والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية
- (14) تعزيز النظم التشاركية للبحوث والإرشاد والخدمات الزراعية لا سيما تلك التي تلبي الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات من أجل زيادة إنتاجيتهم وتنويع إنتاجهم وتعزيز القيمة التغذوية وبناء قدرتهم على المقاومة طبقاً لأسس التنمية المستدامة. وتتمثل المقاربة المثالية في الاعتماد على المعارف التقليدية للمزارعين بالتزامن مع نتائج البحوث العلمية.
- (15) تشجيع الحصول على التكنولوجيا المتاحة للمساعدة في النهوض بجودة سلسلة إنتاج صغار المزارعين. والحرص على نفاذ صغار المزارعين إلى البرامج والإمدادات التي يحتاجون إليها للامتثال للأنظمة الوطنية للصحة والصحة النباتية.

تشجيع الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق والخدمات والموارد الإنتاجية

- (16) **تأمين مناخ مشجع للاستثمارات.** تحسين السياسات والأسواق والمؤسسات لخلق مناخ مشجع للاستثمارات على مستوى السياسات بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة. والحد من تأثيرات التقلب المفرط في الأسعار والمخاطر على أصحاب الحيازات الصغيرة غير القابلة للنقل باستخدام صكوك السياسات العامة طبقاً للالتزامات الدولية. والحرص على وجود ممارسات تجارية عادلة وقانونية بين الأطراف كافة مع إيلاء عناية خاصة لعقود سلسلة القيمة. وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة بصورة كاملة في سلاسل القيمة من خلال تشجيع التدريب في مجال الأعمال التجارية والمحاسبة من بين أمور أخرى. ويتطلب هذا العمل باستمرار وضع تدابير على مستوى السياسات وخطوط توجيهية تقنية وأدوات للزراعة التعاقدية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتشاور مع منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والإدارات الفنية المختصة في الفاو وبالتعاون مع مراكز الخبرة الأخرى.

- (17) **النفاذ إلى الأسواق.** دعم تطوير الأسواق والآليات المربحة لأصحاب الحيازات الصغيرة واقتصادات الريف. وإقامة العلاقات المناسبة وإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، نساء ورجالاً، على امتداد سلسلة القيمة خاصة في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية، مع التركيز على سبيل المثال على مساعدتهم في خفض تكاليف المعاملات وتلبية شروط منح الشهادات وفق معايير سلامة الأغذية وجودتها. وتشجيع وتحفيز التعاون بين أصحاب الحيازات الصغيرة مثلاً من خلال التعاونيات أو غيرها من المقاربات لتنظيم الأسواق بما يعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة مع مراعاة الالتزامات الدولية.

وتشجيع الابتكار في سلاسل القيمة بالنسبة إلى مجهزي الأغذية على المستويين الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن صغار التجار بالتجزئة وبالجملة.

(18) **الخدمات المالية**. تحسين المناخ المشجع على المستوى التنظيمي وبالنسبة إلى البنى التحتية لكي يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على مجموعة كاملة من الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم ومتطلباتهم مع إيلاء عناية خاصة للتحديات التي تعترض النساء والشباب بهذا الخصوص. وتشمل الخدمات المالية اللازمة الودائع المأمونة، التحويلات النقدية والتحويلات المالية، الخدمات المالية الجوال، الإئتمانات المستدامة في الأجلين القصير والطويل، منتجات التأمين، تبادل السلع ونظم إيصال الإيداع في المستودعات. الحد من المخاطر المالية وخفض تكاليف المعاملات وتيسير الاستثمارات الطويلة الأجل مثلاً في الابتكارات التكنولوجية المستدامة في مجال الزراعة وزيادة خصوبة التربة والمقاربات الزراعية الإيكولوجية، فضلاً عن التجهيزات للعمليات الحقلية وتجهيز الأغذية وغيرها من أنشطة زيادة القيمة في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي حسب الاقتضاء، تخفيف القيود على السيولة بالنسبة إلى نفقات رأس المال العامل (الأسمدة والبذور) فضلاً عن الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل بموازاة الحماية من عبء الدين. دعم هذه التدابير من خلال اتخاذ إجراءات ضريبية حسنة التصميم ومحددة زمنياً وموجهة نحو هدف محدد مع الاحترام الكامل للالتزامات الدولية.

(19) **الاستثمارات التي تتخطى المزرعة**. الاستثمار أيضاً في تطوير اقتصاد ريفي لامركزي وغير زراعي لدعم حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على مصادر دخل بديلة، مما يعزز أكثر الاقتصاد الزراعي ويساهم في النهوض بالأمن الغذائي والتغذية. ويشمل هذا الاستثمار في بناء القدرات وتشجيع المبادرات الفردية للشباب من رجال ونساء، وخلق فرص عمل في زراعة حديثة وفي أنشطة أخرى ذات الصلة وفي أسواق العمل. ويقتضي هذا أيضاً خلق ظروف مشجعة وتيسير الاستثمارات لتطوير أعمال تجارية جديدة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي:

(20) تشجع بشدة على رصد تنفيذ هذه التوصيات وتشاطر النتائج في لجنة الأمن الغذائي العالمي لكي تصبح منتدى فعالاً لتشاطير العبر المستفادة وأفضل الممارسات في عملية تطوير زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة للأمن الغذائي والتغذية. ويمكن عرض نتائج التجارب الأولى الرامية إلى تكوين رؤية تملكها البلدان بالنسبة إلى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على اللجنة في سنة 2015 إذا كان هذا الأمر مجدياً. وهي تشجع بشكل عام تفعيل التعاون الدولي وتشاطر التجارب في مجال تنمية قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم بمشاركة منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وقيادتها النشطة.

(21) توافق على النظر في إمكانية أن تُدرج في خطة العمل المتوسطة الأجل في المستقبل أشكال مختلفة لتنظيم الأسواق التي تفيد أصحاب الحيازات الصغيرة وتناسب نظم إنتاجهم وتعزز أجورهم العادل وقدرتهم على المقاومة بموازاة الترويج للأمن الغذائي والتغذية.

(22) تدعو الأعضاء فيها وأصحاب المصلحة إلى التشجيع على إعطاء معلومات وافية عن نتائج تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى والتوصيات الراهنة للمنتديات والعمليات المناسبة مثل تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة والسنة الدولية للزراعة الأسرية والحق في الغذاء +10 وجدول أعمال ما بعد سنة 2015.